

اثر تطبيق معيار الابلانغ الدولي (9) عقود التامين في ترشيد القرارات التشغيلية

أ. المنزول موسى ابراهيم
جامعة النيلين – قسم المحاسبة

أ.م.د. حسن عوض حسن خالد
جامعة النيلين – كلية التجارة

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.i127.104>

مقبول للنشر بتاريخ : 2021/3/8

تاريخ أستلام البحث : 2021/2/14

المستخلص :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن شركات التأمين السودانية لديها محدودية في توفير المعلومات المحاسبية مما يصعب عملية اتخاذ القرارات التشغيلية، وما العلاقة بين تطبيق معيار الابلانغ الدولي (9) عقود التامين و اتخاذ القرارات التشغيلية من خلال (مرونة القرارات، الموقف الاستراتيجي)، وهدفت الدراسة الى التعرف علي اثر معيار الابلانغ الدولي (9) عقود التامين في ترشيد القرارات التشغيلية، وتوصلت الدراسة الى اثبات صحة جميع النتائج ومنها، وجدت علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار الابلانغ المالي الدولي (9) عقود التامين والموقف الاستراتيجي للشركة، وساهم تطبيق معيار الابلانغ الدولي (9) عقود التامين في زيادة مرونة القرارات التشغيلية في شركات التأمين السودانية، وكما ختمت الدراسة بعدة توصيات منها، علي شركات التأمين السودانية ان تهتم بتطبيق معيار الابلانغ الدولي (9) عقود التامين لما له من اثر فعال في ترشيد القرارات التشغيلية.



مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 46 / العدد 127 / اذار / 2021
الصفحات : 189-201

المحور الأول: الإطار المنهجي:

تمهيد:

تتبع الحاجة للمعايير المحاسبية من أنها الوسيلة لقياس الأحداث المالية للمنشأة عبر طرق محددة متفق عليها كما أنها تحدد مطلوبات الإفصاح وطرق وتوصيل نتائج القياس للمستخدمين الداخليين والخارجيين، وأن أهمية المعايير في مجال المحاسبة تتبع من كونها أساس قياس المراكز المالية للمنشآت الاقتصادية المختلفة، وهي أساس لمعرفة نتائج هذه المنشآت، ومعرفة مراكز هذه المنشآت و معرفة نتائج أعمالها حيث أصبحت تهم أطرافاً متعددة بها، وذات مصالح متعارضة، فهذا يتطلب وجود معايير تكون أساساً لقوائم مالية تتوفر في بياناتها الحيادية والعرض العادل للمعلومات المحاسبية مما يسهل عملية اتخاذ القرارات، وهي ركيزة أساسية يعتمد عليها المراجعين في تدقيق القوائم المالية، إذ أن الأساليب الرقابية للمنشأة يجب أن تضمن الأسس التي تحكم التسجيل المحاسبي، فالأساليب الرقابية يجب (أن تمد المرجع بدرجة معقولة من التأكيد بأنه تم تنفيذ العمليات المالية وفقاً للسياسات العامة للشركة أو التعليمات الخاصة بالإدارة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن شركات التأمين السودانية لديها محدودية في توفير المعلومات المحاسبية مما يصعب عملية ترشيد القرارات التشغيلية، حيث تكمن المشكلة في عدم وجود فهم واضح من قبل المحاسبين في الشركة لتحديد المعلومات الملائمة وغير الملائمة وذلك لغياب معايير الإبلاغ الدولي وذلك فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات التشغيلية ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل التساؤلات الآتية:

1. هل توجد علاقة بين تطبيق معيار الإبلاغ الدولي (9) ومرونة القرارات التشغيلية؟
2. ما العلاقة بين تطبيق معيار الإبلاغ الدولي (9) والموقف الاستراتيجي للشركة؟

أهمية الدراسة : تتبع أهمية الدراسة من الآتي:

الأهمية العلمية:

بيان مفاهيم ونطاق المعيار الدولي (9) عقود التأمين في مهنة المحاسبة، وكذلك بيان مفهوم القرارات التشغيلية في شركات التأمين السودانية، وقلة البحوث العلمية التي تناولت موضوع الدراسة في السودان، وبالتالي يوفر البحث معلومة مفيدة لطلاب العلم والباحثين في هذا المجال، يأتي موضوع المعيار الإبلاغ (9) على أولويات البحث العلمي واتجاه كثير من الجامعات والمعاهد العليا إلى دراسته.

الأهمية العملية:

بيان كيفية تطبيق المعيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين فيما يتعلق بترشيد القرارات التشغيلية في شركات التأمين السودان، إلقاء الضوء على العلاقة بين معيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين و مرونة اتخاذ القرارات التشغيلية، وكذلك العلاقة بين معيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين والموقف الاستراتيجي للشركة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الي تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف علي مفهوم وأهداف وأهمية ونطاق معيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين.
2. بيان أثر معيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين في الموقف الاستراتيجي للشركة.
3. دراسة أثر معيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين في مرونة القرارات التشغيلية.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين و الموقف الاستراتيجي للشركة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين و مرونة القرارات التشغيلية.

منهجية الدراسة: يعتمد الباحث علي المناهج التالية:

المنهج الاستنباطي : لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات.

المنهج الاستقرائي : لاختبار الفرضيات

المنهج التاريخي : لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث .

المنهج الوصفي : لدراسة التطبيقية واستخلاص النتائج.

حدود الدراسة : تتمثل حدود الدراسة في الآتي :

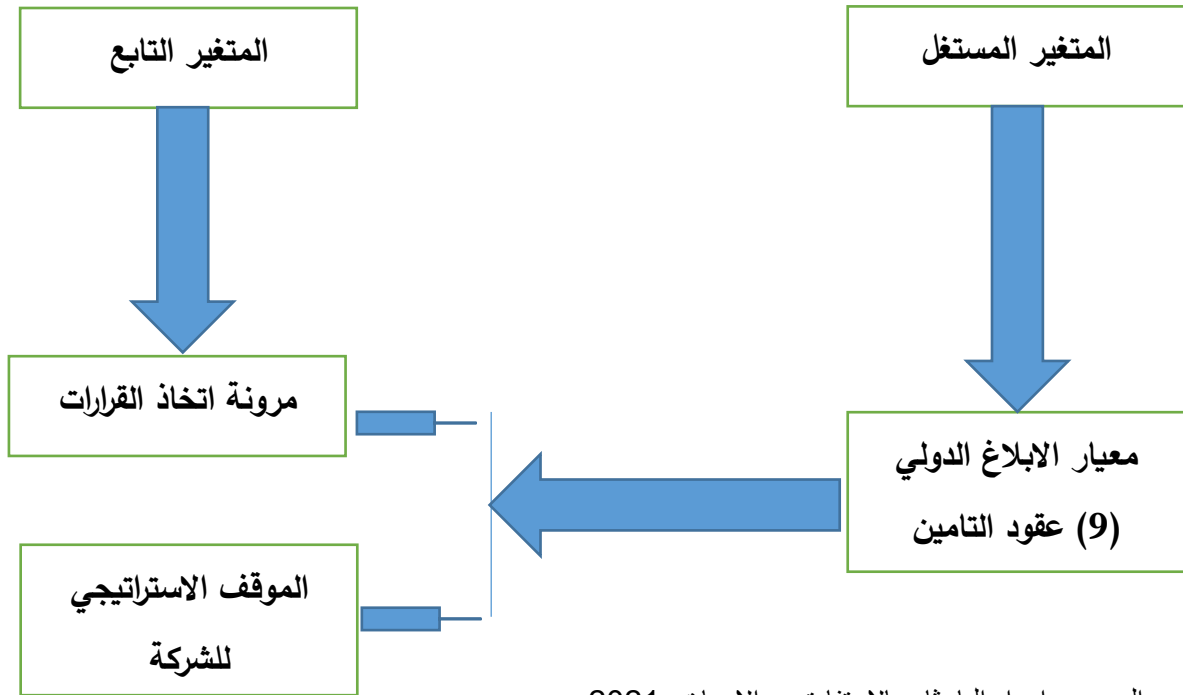
الحدود المكانية: عينة من شركات التأمين السودانية في ولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: 2021م
الحدود البشرية: العاملين في شركات التأمين السودانية.
الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين في ترشيد القرارات التشغيلية حيث تطرق الباحثان في قياس العلاقة من خلال (الموقف الاستراتيجي للشركة، مرونة القرارات التشغيلية).

مصادر وأدوات جمع البيانات:

المصادر الأولية : استخدام الاستبانة كدأءة لجمع البيانات الأولية.
المصادر الثانوية: الكتب و المراجع والدراسات الرسائل الجامعية .
نموذج البحث:
إعتماداً على ماورد في الدراسات السابقة، وانسجماً مع اهداف البحث ومشكلة، فقد تمت صياغة نموذج يمثل متغيرات البحث، يمثل متغيرات البحث، وفيما يلي توضيح لهذا النموذج من خلال الشكل التالي:

الشكل (أ)
يوضح متغيرات الدراسة:



المصدر: اعداد الباحثان بالاستفادة من الادبيات، 2021م.

المحور الثاني: الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت موضوع محاسبة التنمية المستدامة والميزة التنافسية:

دراسة: جواد، الرفاعي، (2007م):

مشكلة هذه الدراسة تتمثل في عدم قيام بعض مدراء شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية باتباع الطرق العلمية الحديثة عند اتخاذ القرارات التشغيلية. هدفت هذه الدراسة الى مساعدة الادارة بشركة الفرات في عملية اتخاذ القرارات التشغيلية وفق الاسس العلمية، لقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري والمنهج الاستقائي في الجانب التطبيقي لغرض اختبار الفرضية الموضوعية، وجود تمييز واضح في حسابات تكاليف الشركة عينة البحث للتكاليف الملائمة وغير الملائمة لما لها من دور بارز في عملية اتخاذ القرار. وعدم قيام الشركة باتباع الخطوات العلمية لعملية اتخاذ القرار مع عدم قيامها باجراء التحليل التفاضلي للتكاليف لما له من دور في مساعدة المدير في اتخاذ قرارات صائبة ورشيدة، قدمت الدراسة توصيات اهمها ينبغي على محاسبي التكلفة في الشركة ان يكونوا على فهم واضح لتصنيفات التكاليف بشكل جيد ليتمكنوا من تحديد التكاليف الملائمة وغير الملائمة.

دراسة: سطم، (2009):

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المشتقات المالية تعد أحد أدوات الاستثمار التي تقوم على أساس توقعات المستثمر والبائع فكل منهما يتوقع عكس الآخر، وبالتالي تنضوي المشتقات على مخاطر كبيرة نتيجة عدم دفع كامل قيمة

الاستثمار في وقت الاتفاق، وتتمثل مخاطر المشتقات المالية بالمخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر التمويل، مخاطر سيولة السوق والمخاطر القانونية، وبالتالي أن عدم الدراية الواضحة لأنواع المشتقات قد يوقع الكثير من المستثمرين في تلك المخاطر، وبالتالي تظهر مشاكل افلاس الشركات كما تظهر مشكلة التعامل مع المشتقات في وضعها الحالي دون تطويعها لتتلاءم مع الواقع، هدفت الدراسة إلى بيان أنواع المشتقات المالية وكيفية التعامل بها وعرض كيفية معالجتها محاسبياً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية (39) كما هدفت الدراسة إلى بيان رأي الشريعة الإسلامية بالمشتقات المالية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي: تم من خلال البحث استعراض مفاهيم المشتقات المالية. تم عرض أنواع المشتقات المالية من خلال العرض وضع جداول لمقارنة الحالات التي يمكن أن يتعرض لها محرر العقد والمشتري الحق في ذلك حسب تغيرات الأسعار. تم استعراض موقف الشريعة الإسلامية من المشتقات المالية. أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة ركزت على معالجة مشاكل المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية وفقاً للشريعة الإسلامية في حين أن الدراسة الحالية ركزت على أثر معيار المحاسبة الدولي رقم (9) في تقييم الاداء المالي في تحقيق القرارات التشغيلية.

دراسة: عبدالستار، (2010م):

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاقتصاديين في العالم لازالوا غير قادرين على التحديد الواضح للأسباب التي تقف وراء حدوث الأزمة المالية العالمية واستمراريتها، ومن أبرز هذه الأسباب والعوامل التي تؤثر على هذه الأزمة هي التعامل بالمشتقات المالية، إضافة إلى مشكلات فنية أو محاسبية بحته في معالجة عملياتها، ويتضح حجم تلك المشكلات أكثر عندما نجد التعامل بتلك المشتقات بشكل ما يزيد عن 50% من الاقتصاد المالي العالمي، مما يترتب على ذلك تشويه لنوعية البيانات المالية وملائمتها بما يساهم بالنتيجة بتوالي الانهيارات والأزمة المالية والاقتصادية. هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل المشكلات الجوهرية التي توافق التعامل بالمشتقات المالية والمحاسبية عنها في إطار معيار المحاسبة الدولي (39)، وبيان آثار تلك المشكلات ودورها وانعكاساتها على الأزمة المالية العالمية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي: إن معايير المشتقات المالية هي أكثر المعايير إثارة للجدل وتعتبر وفقاً لما تقدم من تحليل بأنها المتهم الأول في حدوث الأزمة المالية. إن معايير المحاسبة الدولية خصوصاً المعيار (39) وضمنه معايير المشتقات المالية تشهد تعديلات مستمرة، إلا أن الواقع وضح أن هذا التغيير ناتج عن تدهور سببه سياسات توازنية مظهرية. التوسع الكارثي في اختراعات المشتقات المالية وما يرافقها من عمليات ربوية هي سبب مهم في حدوث الأزمة المالية حتى أسماها البعض بأسلحة الدمار الشامل لما سببته من تشوهات في السوق، عدم ملائمة متطلبات بعض المعايير المحاسبية حتى بالدول التي تعتبر متقدمة.

دراسة: عبدالرحمن، (2012م):

تمثلت مشكلة الدراسة في معايير المحاسبة والمراجعة في ترشيح الإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على المشتقات المالية التي تستخدمها بعض المؤسسات المالية، كالبانوك والشركات في الأسواق المالية لأغراض مختلفة، هدفت الدراسة إلى تحديد معايير المحاسبة والمراجعة في ترشيح الإفصاح المحاسبي، ومعرفة طبيعة المشتقات المالية وأنواعها واستخداماتها والمخاطر المترتبة على التعامل بها، بالإضافة إلى كيفية الإفصاح عنها ومراجعتها وتأثير مدى معايير المحاسبة والمراجعة في الإفصاح عن المشتقات المالية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تؤثر معايير المحاسبة والمراجعة في الإفصاح المحاسبي على المشتقات المالية من خلال التوجيهات والمتطلبات الواردة بتلك المعايير. تتم مراجعة المشتقات المالية بإجراءات المراجعة المتعارف عليها ضمن الإطار العام للمراجعة، وابداء الرأي الفني على عدالة القوائم المالية واخضاعها لمصادقية المعلومات. مراجعة وتقويم نتائج عمليات المشتقات المالية التي تتم كجزء من عملية مراجعة القوائم المالية ككل باستخدام معايير المراجعة السائدة مع الأخذ في الاعتبار خصائص المشتقات المالية والمخاطر الناتجة عن التعامل بها.

دراسة: محمد، (2017م):

تتمثل المشكلة الأساسية لهذا البحث في أن العديد من القرارات التشغيلية الخاصة في الشركات الصناعية يتم اتخاذها بصورة غير علمية ودون اعتبار للتكلفة الملائمة لاتخاذ القرار مما ينتج قارات غير رشيدة. وتمت صياغتها في مجموعة من التساؤلات هي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم التكلفة الملائمة لاتخاذ القرار في ترشيح القرارات التشغيلية؟ إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تكلفة الفرصة البديلة على القرارات التشغيلية؟ ما هو أثر استخدام التكلفة التي يمكن تجنبها على القرارات التشغيلية؟ ما هو أثر التكلفة التفاضلية على القرارات التشغيلية؟ هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح أهمية استخدام التكلفة الملائمة في ترشيح القرارات التشغيلية الخاصة، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية، وتحديد مدى استخدام الإدارة في الشركات الصناعية للتكلفة الملائمة في اتخاذ القرارات التشغيلية. لقد استخدم أسلوب العينة العشوائية البسيطة لمجتمع الدراسة واعتمدت الدراسة على استبانة صممت لخدمت أهدافها، ووزعت على الشركات عينة الدراسة، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها احتياج عملية اتخاذ القرارات التشغيلية إلى توفير معلومات ملائمة تساعد في التنبؤ بالنتائج المتوقعة ومن ثم تحقيق الهدف المنشود من عملية اتخاذ القرار، بعض الشركات لا تدرك أهمية التكلفة التفاضلية والتكلفة التي يمكن تجنبها

عند اتخاذ القرارات. و أهم ما أوصت به الد ارسه هو استخدام الاساليب الحديثة و عدم الاعتماد على الخبرة الشخصية في اتخاذ القرارات و استخدام اسلوب التكلفة الملائمة لاتخاذ القرارات.

المحور الثالث: الاطار النظري لميار الابلاغ الدولي (9) وترشيح القرارات التشغيلية: اولاً: مفهوم معيار الابلاغ المحاسبي الدولي (9) عقود التأمين:

1. مفهوم عقود التأمين:

هنالك العديد من الكتاب والباحثين تناول مفهوم عقد التأمين ولم يتفقوا على مفهوم محدد له، ومن هذه المفاهيم: عرف قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة 1984م الماد (475) بان "التأمين عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي الى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو ايراداً مرتباً أو أي مقابل مالي آخر في حال وقوع الحادث المؤمن ضده أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل مبلغ محدد أو اقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن.

كما عرفه (قانون التأمين والتكافل السوداني، 2003م، المادة (3)) بأنه: عقد التأمين عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم بان يؤدي إلى (المؤمن له) أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو أى عوض في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقيق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له على وجه التبرع لمقابلة التزامات المؤمن"

يتضح للباحثان من المفاهيم السابقة أن التأمين عقد من عقود المعاوضات المالية بين عاقلين، أحدهما يسمى (المؤمن) وهو شركة التأمين، والآخر (المؤمن له) أو (المستأمن)، وهو الشخص الذي يتعامل مع شركة التأمين، فالمؤمن له يدفع مبلغاً من المال للمؤمن الذي يلتزم بدفع عوض مالي له في حالة تحقق الخطر فكل من طرفي عقد التأمين يحصل على مقابل لما يؤديه، وكون المؤمن له قد لا يحصل على شيء في بعض الأحيان لا يخرج التأمين من عقود المعاوضات لان عقد من العقود الإحتالية، ومن طبيعة العقد الإحتالي ألا يحصل فيه أحد المتعاقدين على العوض أحياناً.

2. مفهوم المعيار المحاسبي الدولي:

عرف (مصطفى، 2007م، ص 8) بأنها "ليست إلا مجموعة من القواعد والأحكام الثابتة التي لا تتغير أو تبدل أو تعدل أو تتطور لكنها مجموعة من الأعراف والقواعد جاءت نتيجة للمعرفة الإنسانية فهي تتطور باستمرار وفقاً لمعطيات الواقع فقد تطرأ متغيرات على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فتؤثر بذلك على الأهداف والمعايير فيشملها التغيير وهذا مجال الباحثين والمهتمين لهذه المهنة فيجب أن يواكبوا وينظروا ما يحدث حولهم باستمرار.

كما عرفت (حسين، 2008م، ص 103) بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيح الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات، وذلك تختلف المعايير عن الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

يرى الباحثان إنه بموجب المعايير يتم قياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة وإيصال نتائجها للمستفيدين بغرض اتخاذ القرارات.

ثانياً: اركان عقد التأمين:

يتضح لنا من التعاريف السابقة إن التأمين يتكون من أركان متعددة تكون كلها في درجة واحدة من الأهمية، وتشمل هذه الأركان (الهانسي وحموده، 1986م، ص 71):

الركن الاول: طرفا التعاقد وهما:

1. المؤمن : هو الهيئة أو الجهة أو الشخص المعني الذي يتعهد باستلام إقساط التأمين من المؤمن لهم في شكل أقساط مالية سنوية أو شهرية أو على صورة أخرى ينص عليها عقد التأمين ويتعهد بالتعويض في حال حدوث الخطر المؤمن ضده.

2. المؤمن له: وهو الشخص الذي يقوم بدفع أقساط التأمين، ملتزماً بها نتيجة لتعهد المؤمن بتحمل الخطر ويطلق عليه المؤمن له. كما يطلق عليه المستأمن لدى بعض الكتاب.

الركن الثاني: مبلغ التأمين: وهو التعويض النقدي الذي يتعهد المؤمن بدفعه للمؤمن له أو الي المستفيد في حال حدوث الخطر المؤمن ضده".

الركن الثالث: قسط التأمين: وهو ما يقوم المؤمن له بدفعه للمؤمن لقاء حصوله على عقد التأمين".

الركن الرابع: مدة التأمين: هي الفترة الزمنية التي يبقى خلالها عقد التأمين ساري المفعول حسب ما هو محدد في العقد" (السير، 1986م، ص 14).

الركن الخامس: المؤمن عليه "موضوع التأمين: هو شخص يحل محل الشيء ويكون ذلك في تأمينات الحياة. بالإتفاق بين المؤمن والمؤمن له" لكن الشيء الذي يجب ملاحظته هنا هو إن: المؤمن له، والمستفيد، والمؤمن عليه في أحوال كثيرة يكونوا شخصاً واحداً. على الرغم من الإستقلالية الواضحة فيما بينهم.

الركن السادس: الخطر: إن التعاقد الذي يتم بين المؤمن والمؤمن له دائماً يكون الغرض منه شعور المؤمن له بالخطر الذي يحيط بنشاطه الإقتصادي. ويعرف الخطر بأنه (حادثة محتملة الوقوع لا تتوقف على إرادة أحد الطرفين وخصوصاً على إرادة المؤمن له).

ثالثاً: أهمية معايير المحاسبة الدولية:

تظهر أهمية استخدام معايير المحاسبة الدولية نتيجة لمجموعة من الاسباب التي من اهمها (محمد، 2007م، ص 127 - 128):

1. تمكن المعايير المحاسبية من توحيد قياس الأحداث المالية ، وبالتالي إيصال نتائج عملية القياس الي مستخدمي القوائم المالية بشكل سليم وذلك من خلال تحديد الطرق لعملية القياس.
 2. تحديد المعايير المحاسبية للخصائص التي يجب أن تكون عليها المعلومات المحاسبية بمواصفات معينة حتي تكون مفيدة لمستخدميها كما أنه يتم عن طريق المعايير المحاسبية البديلة لأن استخدام كل طريقة محاسبية بديلة يؤدي الي معلومات مختلفة عن طريقة الأخرى، أضف الي ذلك أن المعايير المحاسبية يتم تحديدها عن طريق الإفصاحات التي يجب علي المنشأة الإفصاح عنها في القوائم المالية ، وذلك عن طريق التميز بين الإفصاحات الضرورية والإفصاحات غير الضرورية.
 3. تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة حماية لمديري المنشأة من الضغوط الخارجية، وإن وجود المعايير المحاسبية أدت الي حماية مديري الشركات في استخدام أحكامهم الشخصية وخفض الضغوط عليهم .
 4. إن المعايير المحاسبية تمكن المنشأة الملتزمة بها من التوحيد أو التنسيق المحاسبي ، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومات المحاسبية المنتجة من المنشأة ، كما تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة مرشد أو دليل يحدد إجراءات المعالجة المحاسبية.
- مما سبق يتضح للباحثان ان أهمية معايير المحاسبة الدولية بانها تعتبر من أهم وسائل تطوير مهنة المحاسبة، ولقد أدركت كثير من الدول أهمية إصدار معايير المحاسبة المالية لما لها من تأثير علي حجم النشاطات المالية والتجارية وبالتالي علي الاقتصاد الوطني ككل.

رابعاً: اهداف معيير المحاسبة الدولية:

- هنالك مجموع من الاهداف التي تسعى معايير المحاسبة الدولية الى تحقيقها ومنها (مامون، 2009م، ص 50):
1. إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالمياً.
 2. العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.
 3. إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حالياً في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات و المبادئ المحاسبية و التي غالباً ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.
 4. العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، و بالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت و المال.
 5. تسهيل العمليات الدولية و التسعير، و كذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، وتجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصاً بعد زيادة و نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، و كذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية و تدفق الاستثمارات.
 6. تسهيل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.
 7. كما أن هذه المعايير تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.
- يتضح مما سبق يتضح أن للمعايير المحاسبة الدولية عدة أهداف مهمة وتسعى لتطبيقها في المجالات المحاسبية حيث تستخدم في إعداد البيانات المالية وتجهيز القوائم المحاسبية والتي تقبل قبولاً دولياً وتساهم في تحقيق التنسيق بين الإجراءات والقواعد الخاصة بالمحاسبة، و توفر الوقت والجهد أثناء إعداد القوائم المالية من خلال توحيد الإجراءات المحاسبية معاً لتدعم عمليات التبادل النقدي الدولي مما يساهم في زيادة كفاءة الأسواق.

خامساً: معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين:

على كل المؤسسات الخاضعة لتطبيق المعايير الدولية بما في ذلك شركات التأمين، أن تقوم بعرض قوائمها المالية وفق متطلبات هذا المعيار، وهناك متطلبات إضافية لشركات التأمين تتناسب مع متطلبات هذا المعيار ورد ذكرها في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(9)، ونستعرض فيه (فاتح، 2012م، ص 46):

1. **هدف المعيار:** يهدف هذا المعيار إلى توضيح الأسس المستخدمة في عرض القوائم المالية، وذلك من أجل أن يكون هنالك إمكانية لإجراء مقارنة هذه القوائم لنفس المشروع ولعدة سنوات سابقة، وأيضاً من أجل أن تتم عملية مقارنة القوائم المالية للمشروع مع المشاريع الأخرى.
 2. **النطاق المعيار:** يطبق هذا المعيار عندما يتم عرض القوائم المالية لغرض عام، وذلك من أجل تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم، ويؤخذ بالاعتبار منها لا ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية المرحلية والمختصرة، و ينطبق هذا المعيار على المشاريع الفردية أو مجموعة المشاريع، يمكن عرض القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والقوائم المالية للشركة الأم وفقاً للقوانين والمتطلبات الوطنية، يمكن تطبيق هذا المعيار على كافة أنواع المشاريع وكذلك البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية، ويمكن تطبيق هذا المعيار على المشاريع الهادفة للربح أما المشاريع التي لا تهدف إلى الربح فيمكن تطبيقه عليها مع تغيير بعض المسميات في بنود القوائم المالية.
 3. **السياسات المحاسبية:** تقدم البيانات المالية معلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفعاتها النقدية وتشمل: ممتلكات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الأصول، الالتزامات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الديون، وحقوق المساهمين المتمثلة في إجمالي الأموال الخاصة، وإيرادات وأعباء المؤسسة بما فيها الأرباح والخسائر، والتدفقات النقدية للخرينة، ويجب أن تعطي صورة صحيحة عن المركز المالي للمؤسسة وبصورة محايدة وتعكس الجانب الاقتصادي للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني.
- يتضح مما سبق أن معيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين يسعى إلى قياس والمحافظة على اصول المشروع وحقوقه والالتزامات التي هي على المشروع، واعداد القوائم المالية ذات الغرض العام.
- سادساً: مفهوم اتخاذ القرار:**
- يرى (لستر وسيرج، 1988م، ص 22) أن عملية اتخاذ القرار تشير إلى العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي الاختيار والتفصيل للبدائل أو الإمكانيات المتاحة، حيث أساس اتخاذ القرار هو وجود البدائل التي تؤدي بدورها إلى مشكلة تتمثل في الاختيار من بين البدائل، ويعتبر القرار سليماً إذا إتصف بالمرونة وقابلية التغير والحركة لتأمين إمكانية المقارنة والمفاضلة بين البدائل الممكنة، وقد يكون القرار رفضاً لكل البدائل المطروحة للاختيار وعدم القيام بأي عمل محدد. وعرفها (نائب، 2001م، ص 33) بأنها: عملية الاختيار والتفضيل الذي يتمكن بموجبه المدير من الوصول إلى ما يجب عمله وما لا يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف عمله. ويرى (جمعة وآخرون، 2001م، ص 28) بأنه "إختيار بديل مناسب من مجموعة من البدائل تم وضعها لحل المشكلة.
- من ذلك يتضح للباحث أن يمكن تعريف اتخاذ القرار بأنه عملية يتم من خلالها تحديد المشكلة والبدائل المتاحة ثم دراستها للوصول إلى حل لتلك المشكلة، من خلال تحديد المشكلة والبدائل المتاحة ثم دراستها للوصول إلى حل لتلك المشكلة، من خلال القيام بالعديد من الجهود الممنهجة قبل إجراء عملية الاختيار من ثم اختيار البديل الأفضل.
- سابعاً: خطوات اتخاذ القرار:**
- تعتبر عملية اتخاذ القرارات من العمليات المهمة والمعقدة لكونها تتعلق بالتخطيط للمستقبل الذي لا يمكن التنبؤ به بشكل محدد، وتتم عملية اتخاذ القرارات بالخطوات التالية (حسين، 2004م، ص 225):
1. **تحديد المشكلة:** إن أهم مراحل اتخاذ القرار هي مرحلة التعرف على المشكلة وتحديدها، ذلك لأن مراحل اتخاذ وصنع القرار تعتمد وتتوقف على هذه المرحلة فلو أن رجل الإدارة فهم وحدد المشكلة بشكل خاطئ فإنه سوف يبذل جهداً ووقتاً ومالاً كثيراً لتحديد بدائل هذه المشكلة الخاطئة، وجمع معلومات لا تتعلق أصلاً بالمشكلة.
 2. **جمع المعلومات عن المشكلة:** تعتبر عملية جمع المعلومات من أصعب المراحل المطلوب تنفيذها نتيجة لتشغيل العمل الإداري وتعدد مجالاته وبالتالي يجب توفر الأجهزة المختصة، المعلومات التي على ضوئها يتم اتخاذ القرارات وهي أن تمتاز بالملاءة والتوقيت والدقة والوضوح والموضوعية أي أن تكون لها علاقة وتأثير على اتخاذ القرار.
 3. **تحديد بدائل حل المشكلة:** بعد تحديد المشكلة وجمع المعلومات ووضع الحلول، هنا يأتي مراجعة البدائل المحتملة التي أفرزتها الخطوات السابقة لإختيار أكثرها كفاءة وملاءمة ويتم إختيار البديل المقترح عادة وفق معايير دقيقة وهناك مجموعة من الأسس التي يمكن إستخدامها للمفاضلة وإختيار البديل الأرجح ومن هذه الأسس أن يكون البديل محققاً للهدف المقترح أن ينظر للفوائد والمضار في الأمد الطويل والقصير معاً أن يتأكد متخذ القرار من واقعية البديل أن يوازي الإداري أو المحلل بين الحجج المؤيدة والمضادة للبدائل لتثبيت ما لها وما عليها.
 4. **اختيار البديل الأمثل لحل المشكلة:** وفي هذه الخطوة يتم اختيار البديل الأمثل لحل هذه المشكلة، حيث يراعى في هذه المرحلة الوضوح في عرض تفاصيل الخطة و تفويض الصلاحية ومسئولية التنفيذ إلى أحد الأعضاء ووضع نظام رقابي على تنفيذ الخطة (الفضل، 2003م، ص 28).

5. **تقييم القرار وعملية تنفيذه:** إن عملية اتخاذ القرارات لا تنتهي بخطوة إختيار أفضل بديل فالعملية الحقيقية لا تنتهي إلا بوضع القرار موضع التنفيذ ، أي تحويله إلى عمل فعال ، لكن التنفيذ لا يتم بواسطة المدير ولكن بواسطة آخرين ، هؤلاء الآخرين يحتاجون إلى تحفيز وترغيب للعمل الفعال ، ويحتاجون إلى من يشعرهم بأن القرار هو قرارهم ولن يتأتى ذلك إلا بإشراكهم في عملية اتخاذ القرار ، لذلك تعتبر مرحلة تنفيذ القرار من المراحل الهامة ، وبالتالي يجب أن تحاط بكثير من الإهتمام وحتى تكمل عملية اتخاذ القرار بالنجاح يجب أن يكون المتخذ له القدرة على التوفيق الملائم لاتخاذ القرار و الكفاية النسبية للمعلومات ذات الصلة بالقرار و مدى تشابه ظروف تنفيذ القرار مع ظروف إتخاذها .

يرى الباحثان أن خطوات اتخاذ القرار هي تحديد المشكلة بدقة ولكي يتم التحديد بدقة لابد من جمع المعلومات عن المشكلة ومن ثم وضع بدائل حل هذه المشكلة ثم تأتي مرحلة تقييم بدائل حل المشكلة ومن ثم إختيار البديل الأمثل لحل المشكلة ومن بعد ذلك تأتي مرحلة التنفيذ والمتابعة بغرض التقييم وتحديد الانحرافات، وهذه الخطوات تقف على مدى امكانية توفر المعلومات المحاسبية التي ينص عليها معايير الابلاغ الدولي للمحاسبة.

ثامناً: أهمية اتخاذ القرارات:

تعتبر عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية فعملية اتخاذ القرارات عملية مستمرة ترتبط بكل المراحل التي تضم العملية الإدارية ، حيث أنه لا يمكن أداء أي نشاط ما لم يتخذ بصورة قرار فاتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير والتي يمكن من خلالها إنجاز كل أنشطة المنظمة ، وبالتالي فقد أصبحت الأساس في ذلك بدأ من التخطيط ثم التنظيم والتنسيق والتوجيه والرقابة(ماهر، 2004م، ص 280).

تاسعاً: الاساليب الحديثة لاتخاذ القرارات التشغيلية:

يحتاج اتخاذ القرارات الى اكبر عدد ممكن من البدائل الجديدة ، وذلك حتى يمكن تصنيفها للوصول الى احسن بديل، والتوصل الى بدائل و افكار جديده هو ما يطلق عليه الابتكار ، وعلى المدير ان يتحلى بالخيال والرؤية الواسعه والقدرة على تنمية عدد كبير وجديد من الافكار وهناك الكثير من الطرق الحديثة والمبتكرة والتي تساعد على اتخاذ قرارات جديده منها (الكعبي، 2003م، ص 72):

1. **العصف الذهني:** وهذه الطريقة هي هجوم خاطف وسريع على مشكله معينه ، ويقوم المشتركين في العصف الذهني باطلاق العديد من الافكار وبسرعه حتى تأتي الفكرة التي تصيب الهدف وتحل المشكله، ويستغرق هذا الاسلوب فترة قصيره نسبيا بين نصف ساعه وساعتين تقريبا ويعتمد هذا الاسلوب في مفاجأة المشتركين في حل المشكله و اثارة ذهنهم وتطوير حلول بديله عديده ومناقشة سريعه لهذه البدائل حتى يمكن الوصول الى احسن حل.

2. **اسلوب دلفي:** ويأتي اسم هذه الطريقة من معبد دلفي اليوناني الذي كان يؤمه الناس استجلابا للمعلومات عن المستقبل وتعتمد هذه الطريقة على تحديد البدائل ومناقشتها غيابيا في اجتماع اعضاءه غير موجودين وجها لوجه.

3. **اسلوب الجماعة الصورية:** وتسمى كذلك لأن تكوينها اسمى فقط أو على الورق حيث لا يوجد نقاش فعلى وشفوى بين افراد الجماعة بل يتم على الورق ، وهذا الاسلوب هو خليط ما بين العصف الذهني و دلفي.

يرى الباحثان أن الاساليب الحديثة المتبعة في عملية اتخاذ القرار تعتمد على الصفات الشخصية للمتخذ للقرار، وان هنالك اساليب كمية لاتخاذ القرار منها العناصر ذات الاوزان المرجحة و تحليل التعادل وجدول العائد وشجرة القرارات وغيرها.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

يستعرض الباحثان في هذا المبحث حالة تطبيقية في شركات التأمين السودانية، حيث يتناول الباحث اثر معايير الابلاغ الدول (9) عقود التأمين في ترشيد القرارات التشغيلية، من اجل اختبار فرضيات الدراسة، وتم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من (محاسب ، مراجع داخلي، مدير مالي، موظفي الاكتتاب والتسويق المطالبات وفني التأمين، اخرى)، وذلك من خلال توزيع الاستبانة لجمع البيانات الاولية التي تتحقق أغراض الدراسة، حيث تم توزيع عدد 200 استمارة وتم جمع 150 استمار استبانة.

1. تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الاول: " معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين"

الجدول (1)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	يساعد في الإفصاح عن القيمة النقدية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات بالميزانية والإيضاحات التفسيرية	4.34	5	1.07	عالية جدا	2
2	يحقق في عملية الإفصاح عن الأصول المالية بالقيمة العادلة	4.11	5	1.16	عالية جدا	7
3	يعمل على تحديد وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لعقود التأمين	4.02	5	1.25	عالية جدا	9
4	الإفصاح عن الأصول المالية بالتكلفة المضافة في عقود التأمين	4.18	5	1.10	عالية جدا	6
5	يساعد في الإفصاح عن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع تصنيفها	4.19	5	1.15	عالية جدا	5
6	يساعد في الإفصاح عن المطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة للجزء المصنف لمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة	4.40	5	1.02	عالية جدا	1
7	يساعد في الإفصاح عن المطلوبات المالية المقارنة بالتكلفة المضافة	4.20	5	1.13	عالية جدا	4
8	تحديد أي مجموعة من عقود التأمين في الشركة هي رابحة وأي منها خاسرة	4.10	5	1.26	عالية جدا	8
9	يساعد في القيام بتحليل الاتجاه حول معلومات عقود التأمين.	4.30	5	1.10	عالية جدا	3

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (4/3/9) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الأول التي تنص على " معيار الإبلاغ الدولي (9) عقود التأمين " فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.02-4.40) والانحراف المعياري (1.02 – 1.26) والمنوال (5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة.

المحور الثاني: ترشيد القرارات التشغيلية:

البعد الأول: الموقف الاستراتيجي للمنشأة:

الجدول (2)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الأول:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	تحليل البيئة الداخلية والخارجية لأنشطة المنشأة	4.09	5	1.08	عالية جدا	3
2	المعلومات التي يوفرها موقف التحليل الاستراتيجي للمنشأة يقوي المركز التنافسي في المستقبل	3.66	4	0.97	عالية	5
3	تحليل ردود أفعال العملاء والمنافسة تجاه خدمات المنشأة	4.17	5	1.01	عالية جدا	1
4	يؤدي تحليل موقف التخطيط الاستراتيجي للمنشأة إلى تقليل التكاليف والمخاطر	4.00	5	1.11	عالية جدا	4
5	التركيز على وضع إستراتيجية تنافسية في سوق الأعمال	4.16	5	0.96	عالية جدا	2

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الأول التي تنص على " الموقف الاستراتيجي للمنشأة " فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.66 - 4.17) والمنوال يقع في المدى (4 - 5) الانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.96 – 1.11) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

البعد الثاني: " مرونة القرارات التشغيلية "

الجدول (3)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثاني:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	يتم اختيار الاستراتيجيات التي يمكن تعديلها لمقابلة رد فعل المنافسين .	4.06	5	1.12	عالية جدا	3
2	مرونة الاستراتيجية تعتبر أحد المعايير الهامة في تفضيل بعض الاستراتيجيات على البعض الآخر	3.91	4	1.17	عالية	5
3	توفير عنصر المرونة لمواجهة ظروف عدم التأكد أحد المتطلبات الأساسية للفكر الاستراتيجي الحديث	4.00	5	1.15	عالية جدا	4
4	كلما زاد عدم التأكد زادت الحاجة لتوفير عنصر المرونة في القرارات الاستراتيجية	4.18	5	0.94	عالية جدا	1
5	تتخذ عادة في المستوى الإداري الأول وتطبيق فيها سياسة المنظمة وقواعد العمل فيها	4.07	5	0.90	عالية جدا	2

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (3) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الثاني التي ينص على " مرونة القرارات التشغيلية " فان الاوساط الحسابي له تقع في المدى ما بين (3.91 - 4.18) والمنوال (4 - 5) والانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.90 - 1.17) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

2. إختبار الفرضيات:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t) لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

أ. إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و الموقف الاستراتيجي للمنشأة " تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين في الموقف الاستراتيجي للمنشأة، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل ممثل بـ (1x) و الموقف الاستراتيجي للمنشأة كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الرابعة:

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	8.911	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.531	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.67		
معامل التحديد (R^2)	0.40		
أختبار (F)	128.236		النموذج معنوي
$Y=1.522+0.531x$			

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (4) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل و الموقف الاستراتيجي للمنشأة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.67)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.40)، هذه القيمة تدل على ان معيار الابلاغ الدولي (9) عقود

التأمين كمتغير مستقل تؤثر بـ (40%) في الموقف الاستراتيجي للمنشأة (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (128.236) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و 8.911، ومتوسط اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين في الموقف الاستراتيجي للمنشأة يساوي (8) مرة، 0.531: وتعني أن معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين تساهم في الموقف الاستراتيجي للمنشأة بـ 53%. مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الاولى والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و الموقف الاستراتيجي للمنشأة " قد تحققت.

2.

إختبار الفرضية الثانية:
تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و مرونة القرارات التشغيلية".
تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين في مرونة القرارات التشغيلية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) و مرونة القرارات التشغيلية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الخامسة:

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	11.558	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.753	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.95		
معامل التحديد (R^2)	0.81		
اختبار (F)	140.082		النموذج معنوي
$Y=1.069+0.232x$			

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (5) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل و مرونة القرارات التشغيلية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.95)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.81)، هذه القيمة تدل على ان معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل تؤثر بـ (81%) في مرونة القرارات التشغيلية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (140.082) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و 11.558، متوسط اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين في مرونة القرارات التشغيلية يساوي (11) مره، 0.753، وتعني ان معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين يساهم في مرونة القرارات التشغيلية بـ 75%. مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و مرونة القرارات التشغيلية " قد تحققت.

الخاتمة:

أولاً: النتائج :

من خلال الدراسة التطبيقية توصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

1. وجدت علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و الموقف الاستراتيجي في شركات التأمين السودانية.
2. وجدت علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و مرونة القرارات التشغيلية في شركات التأمين السودانية.
3. عند تطبيق معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين توفر عنصر المرونة لمواجهة ظروف عدم التأكد أحد المتطلبات الأساسية للفكر الاستراتيجي الحديث في شركات التأمين السودانية.
4. ساهم المعلومات التي وفرها موقف التحليل الاستراتيجي للشركة في تقوي المركز التنافسي في المستقبل للشركات التأمين السودانية.

5. عمل معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين علي تحديد وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لعقود التأمين في شركات التأمين السودانية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على هذه النتائج السابقة يوصى الباحثان بالآتي:

1. علي شركات التأمين السودانية ان تهتم بتطبيق معايير الابلاغ الدولي لما له من دور فعال في ترشيد القرارات التشغيلية.
2. علي شركات التأمين السودانية الاقتداء بشركات التأمين الرائدة عالمياً في مجال تطبيق معايير الابلاغ الدولي والسير علي خطاها.
3. تدريب العاملين والمحاسبين بصورة مستمرة لمواكبة التطورات الجديدة بخصوص تطبيق معايير الابلاغ الدولي بالاخص المعيار (9) عقود التأمين الامر الذي يساهم في ترشيد القرارات التشغيلية.

فهرس المراجع والمصادر:

- البشاري، مصطفى نجم، (2007)، مدخل الي معايير المحاسبة، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- حمدان والقاضي، حسين، مأمون، (2008)، المحاسبة الدولية ومعاييرها، عمان : دار الثقافة والنشر .
- السر، محمد تاج ،(2007)، العلاقة بين الفكر المحاسبي وإنعكاساته علي المعايير المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية.
- حمدان ، مأمون ،(2009م)، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ، معايير المحاسبة الدولية ، دمشق كانون الأول.
- فاتح، طاييلب، (2012م)، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبة الدولية، الجزائر، جامعة امحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة.
- جواد والرفاعي، صلاح مهدي، حسين عمار،(2007م)، دور التكاليف الملائمة في ترشيد القرارات التشغيلية، بغداد، مجلة التقني،مقترح بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، المجلد (20) ، العدد (2) 2007م.
- محمد، محمد عبدالله الشيخ، (2017م)، التكلفة الملائمة ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق علي بعض الشركات الصناعية بالخرطوم بحري، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، بحث تكميلي استيفاءاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية ، غير منشورة.
- حبة، عبد الرحمن عبد الله،(2012م)، أثر معايير المحاسبة والمراجعة في الإفصاح المحاسبي على المشتقات المالية في أسواق المال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا.
- حسين، سطم صالح ،(2009)، معالجة مشاكل المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية وفقاً للشرعية الإسلامية، تكريت: جامعة تكريت: مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد رقم (5)، العدد رقم (13).
- قانون التأمين والتكافل السوداني لسنة 2003م- المادة(3).
- قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة1984م- المادة (475).
- الهانسي وحموده، مختار و ابراهيم،(1986م)، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الناشر: الدار الجامعية -القاهرة.
- المسير، محمد زكي،(1986م)، نظرية التأمين في الفقه الاسلامي فكراً وتطبيقاً، الناشر: دار المنار للنشر والتوزيع - القاهرة.
- جمعة واخرون، إسماعيل إبراهيم،(2001م)، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات، الإسكندرية : الدار الجامعية.
- نائب، إبراهيم عبدالواحد،(2001م)، إنعام عبدالمنعم باقية ، نظرية القرارات نماذج وأساليب كمية محسوبة، عمان : دار وائل للنشر.
- هنجر و ماتولتش، ليستر اي، سيرج ،(1988م)، المحاسبة الإدارية ، ترجمة أحمد حامد حجاج ، الرياض : دار الريح للنشر.
- الفضل وشعبان، مؤيد عبدالحسين، عبدالكريم هادي،(2003م)، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشآت، عمان : دار زهران.

- حريم، حسين، (2004م)، سلوك الافراد والجماعات في منظمات الاعمال، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- ماهر، أحمد، (2004)، الإدارة والمبادئ والمهارات، الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر.
- الكعبي، بثينة راشد حميدي، (2003م)، دور اساليب المحاسبة الادارية الحديثة في ترشيد القرارات التشغيلية، بغداد: كلية الادارة والاقتصاد، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة.

The effect of applying the International Reporting Standard (9) insurance contracts on the rationalization of operational decisions

1. D. HASSAN AWAD HASSAN KHALED – NEELAIN UNIVERSTITY.
2. Almanzoul Musa Ibrahim Bakheet, Almanzoul Musa Ibrahim Bakheet

Abstract

The research problem was that the Sudanese insurance companies have limitations in providing accounting information, which makes it difficult to make operational decisions, and what is the relationship between the application of the international reporting standard (9) insurance contracts on the rationalization of operational decisions, and the study aimed to identify the effect of the International Reporting Standard (9) insurance contracts in rationalization of operational decisions, and the study concluded that all results are correct, including that the statically significant relationship was found between the application of the International Financial Reporting Standard (9) insurance contracts and the company's strategic position, and the application of the International Financial Reporting Standard (9) insurance contracts contributed to increasing the flexibility of operational decisions in Sudanese insurance companies, and as the study concluded with several recommendations, the Sudanese insurance companies should pay attention to the implementation of the International Reporting Standard (9) insurance contracts because of their effective in rationalization of operational decisions.

.....

.....

.....